المملكة المغربية
وزارة الداخلية

عمالة إقليم تاوريرت

مجلس إقليم تاوريرت

# برنامج تنمية إقليم تاوريرت

# 2027-2022

”.....وسنواصل السير معا، والعمل سويا، لتجاوز المعيقات الظرفية والموضوعية، وتوفير الظروف الملائمة، لمواصلة تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، وخلق فرص الشغل، وضمان العيش الكريم.

شعبي العزيز،

إن تحقيق المنجزات، وتصحيح الاختلالات، ومعالجة أي مشكل اقتصادي أو اجتماعي، يقتضي العمل الجماعي، والتخطيط والتنسيق، بين مختلف المؤسسات والفاعلين، وخاصة بين أعضاء الحكومة، والأحزاب المكونة لها.

كما ينبغي الترفع عن الخلافات الظرفية، والعمل على تحسين أداء الإدارة، وضمان السير السليم للمؤسسات، بما يعزز الثقة والطمأنينة داخل المجتمع، وبين كل مكوناته.

ذلك أن قضايا المواطن لا تقبل التأجيل ولا الانتظار، لأنها لا ترتبط بفترة دون غيرها. والهيئات السياسية الجادة، هي التي تقف إلى جانب المواطنين، في السراء والضراء.

والواقع أن الأحزاب تقوم بمجهودات من أجل النهوض بدورها. إلا أنه يتعين عليها استقطاب نخب جديدة، وتعبئة الشباب للانخراط في العمل السياسي، لأن أبناء اليوم، هم الذين يعرفون مشاكل ومتطلبات اليوم. كما يجب عليها العمل على تجديد أساليب وآليات اشتغالها.

فالمنتظر من مختلف الهيئات السياسية والحزبية، التجاوب المستمر مع مطالب المواطنين، والتفاعل مع الأحداث والتطورات، التي يعرفها المجتمع فور وقوعها، بل واستباقها، بدل تركها تتفاقم، وكأنها غير معنية بما يحدث.”

”.....فحجم الخصاص الاجتماعي، وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، من أهم الأسباب التي دفعتنا للدعوة، في خطاب افتتاح البرلمان، إلى تجديد النموذج التنموي الوطني.

وهو ما يتطلب اعتماد مقاربة تشاركية، وبعد النظر، والنفس الطويل، والسرعة في التنفيذ أيضا، مع تثمين المكاسب والاستفادة من التجارب الناجحة.

مقتطف من الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الـ19 لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين

المملكة المغربية
وزارة الداخلية

# كلمة الرئيس

لقد أثبت التخطيط الاستراتيجي التشاركي نجاعته في مجال الحكامة الترابية على مستوى تدبير الشأن العام المحلي إقليميا وجهويا و وطنيا، وفي هذا الإطار جاء القانون التنظيمي 14 . 112 المتعلق بمجالس العمالات والأقاليم كمرجعية قانونية لبرنامج تنمية الإقليم خاصة المواد 79 إلى 84 و المواد 110 و 111 و 150 و 158 منه. ومن أجل استجلاء الغموض واللبس جاء المرسوم رقم 300 – 16 2 الصادر في 29 يونيو 2016 ليحدد مسطرة إعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم و تتبعه وتقييمه و آليات الحوار والتشاور لإعداده.

ومن جهتنا نعتبر مشروع برنامج تنمية العمالة أو الإقليم الخطة المرسومة لعمل ما ويعد البرنامج مجموعة من الوحدات المخططة لتحقيق أهداف معينة، تمهد كل مرحلة للمرحلة التي تليها ويتضح الترابط فيما بينها. وهي من الوسائل الهامة جدا في تنظيم وترتيب المشاريع والبحث عن التمويل بوثائق علمية متعارف عليها اقليميا جهويا ووطنيا ودوليا مع التسريع في وتيرة الانجاز وتحقيق الأهداف المرجوة.

وانطلاقا من هذا التوجه نعتبر برنامج تنمية الإقليم كما عرفه مرسوم (29 يونيو 2016) الوثيقة المرجعية للإقليم لبرمجة المشاريع والأنشطة ذات الأولوية المقرر أو المزمع انجازها بتراب الإقليم بهدف النهوض بالتنمية الاجتماعية بالإقليم وتقديم خدمات القرب للمواطنات والمواطنين وذلك بمراعاة الأولويات التنموية للإقليم والسعي الى تحقيق الانسجام والالتقائية مع توجهات البرامج التنموية الجهوية واعتماد البعد البيني، والأخذ بعين الاعتبار الامكانيات المادية المتوفرة أو التي يمكن تعبئتها.

ومن مضامين هذه الوثيقة أنها تناولت الموضوع من خلال أربعة محاور استراتيجية مدعومة بمجموعة من المشاريع المتنوعة القابلة للإنجاز، في إطار نظرة استراتيجية شمولية يطبعها الانسجام والتكامل بين محاورها ، مما سيمكن المجلس الإقليمي من امتلاك خارطة طريق لاستشراف آفاق مستقبل واعد للإقليم على مدى ثلاث سنوات القادمة غلى غاية 2021. وفي هذا الإطار يعول المجلس الإقليمي على أسلوب الشراكة بالدرجة الأولى مع شركائه من مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ووكالات التمويل الوطنية والدولية لدعم وتمويل المشاريع المضمنة بهذا البرنامج باعتبار أن ميزانية الإقليم تبقى غير قادرة لوحدها عن تحقيق التزاماتها.

ختاما، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل من سلطات وصية وجماعات ترابية ومنتخبين ومصالح خارجية ونسيج جمعوي وهيأة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وإعلام ولجان المجلس الدائمة وموظفين. كما أشيد بالمجهودات المهمة التي بذلها مكتب الدراسات ساب المكلف بإنجاز هذا البرنامج رفقة لجنة الإشراف والمواكبة رغم الصعوبات التي واجهتهم في مختلف مراحل الإنجاز، مع شكر موصول للسيد العامل على الدعم المتواصل الذي ما فتئ يقدمه للمجلس الإقليمي لتيسير أداء مهامه على الوجه الأكمل.

الرئيس :نبيل عيادي